الأمم المتحدة

A/C.6/61/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
7 February 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غوميز روبليدو . . . . . (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-56999(A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/61/37 و A/61/178 و A/61/210 و Add.1، و A/61/280)

١ - **السيد تين** (ميانمار): قال إن بلده يدين الإرهاب دون تحفظ، حيث أنه يقوض سيادة القانون ويخل باستقرار الحكومات. ويتعين مكافحة الإرهاب من خلال قوة عزم جهود المجتمع الدولي بأسره، بما يتمشى مع القانون الدولي، وخصوصا مع مبادئ السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك فقد أعرب عن ترحيبه باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المرفقة بها (A/RES/60/288). وذكر أن ميانمار تلتزم حازمة بمحاربة الإرهاب وطنيا وإقليميا ودوليا. وقد سنت ٢٠ قانونا بشأن الموضوع وانضمت إلى ١٠ صكوك قانونية دولية ذات صلة، فضلا عن قيامها بالتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، كما أنها تشارك بنشاط في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب داخل إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيزه أنشطته في ذلك المجال، ولا سيما لتقديمه المساعدة التقنية، وحث لجنة مكافحة الإرهاب على أن تتخذ خطوات لتحسين قدرتها على تقديم المساعدة التقنية.

٢ - **السيد غومروكشو** (تركيا): قال إن الإرهاب جريمة ضد الإنسانية ولا يمكن تبريره قط. وإذا كان المجتمع الدولي قد تباطأ في الاتفاق على استجابة موحدة، فهو جدير بالثناء لقيامه في الآونة الأخيرة باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تمثل علامة قوية على تصميم الدول على التغلب على أية خلافات في الرأي في سبيل مكافحة الإرهاب. على أن التنفيذ التام والفعال للإستراتيجية يشكل تحديا أكثر صعوبة، لا مجال في مواجهته للرضا بواقع الحال أو التمييز أو ازدواج المعايير. وعليه فإن تركيا تنضم إلى المطالبة بإنشاء آلية للتنفيذ والاستعراض من أجل ترجمة الإستراتيجية إلى إجراءات عملية. وينبغي الحرص في هذه العملية على عدم ربط أية ثقافة أو ديانة بعينها بالإرهاب لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نشوء مواجهة أشد خطورة. والواقع أن تشجيع الحوار والتسامح والفهم بين الحضارات يجب أن يكون جزءا من صميم محاربة الإرهاب، من خلال مبادرات مثل تحالف الحضارات. واختتم كلامه مهيبا بالدول الأعضاء أن تبدى أقصى قدر من المرونة والنزعة العملية بغية التمكن مبكرا من إبرام الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، وتعهد في هذا الشأن بالتعاون التام من جانب تركيا.

٣ - **السيد خير** (الأردن): قال إن بلده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويتحتم بذل جهود دولية متضافرة من أجل القضاء على الإرهاب، لأنه يشكل بلاء عالميا لا يعترف بحدود ويعرض للخطر أمن وسلامة جميع الشعوب. ويتحتم بالمثل محاربة كل المحاولات المسمومة لربط الإرهاب بالإسلام؛ فالإرهاب يتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي ورسالته القائمة على الحوار والتسامح كأساس لفض المنازعات، وهي المبادئ التي عبرت عنها المبادرة الملكية المعروفة باسم رسالة عمان.

٤ - وأعرب عن ترحيب بلده بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقال إنه يدعو إلى استعراضها دوريا. كما يؤكد الأردن أهمية مواصلة المفاوضات من أجل القيام في أقرب وقت ممكن بإنجاز اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وفي ذلك الصدد، قال إن الاتفاق حول نطاق تطبيق مثل تلك الاتفاقية يمثل خطوة في اتجاه تحقيق ما يلزم

من توافق آراء. على أنه لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن يتحقق ذلك التوافق على حساب حقوق الإنسان وحرياته أو القانون الإنساني الدولي.

٥ - وذكر أن تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذها الأردن نفسه تشمل تعديل التشريع ورفع درجة أمن الحدود ومراقبتها. كما انضم إلى الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، ويقوم بالتنسيق مع مختلف البلدان ومع الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة مكافحة الإرهاب. وهو يرحب بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، كما يرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية المتعلقة بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

٦ - **السيد الجمعة** (المملكة العربية السعودية): قال إن الإرهاب الدولي لا يزال يشكل خطرا عالميا. ومن الضروري معالجة أسبابه الجذرية والتخفيف من الشعور باليأس والإحباط والغضب الذي يشعل أوار الشر وربما النزعات التي تنطوي على عوامل التفجر. وفي الوقت ذاته فإن الأنشطة الإرهابية تواصل اختبار قوة العزم الدولي على محاربتها. وأضاف أن المملكة العربية السعودية، التي لم تسلم هي نفسها من الوقوع ضحية للإرهاب، تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وقد اتخذت تدابير ناجحة لمكافحته. كما أنها انضمت إلى معظم الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وإلى مختلف الاتفاقيات الإقليمية بشأن الموضوع. وفي ٢٠٠٥، قامت أيضا باستضافة مؤتمر دولي بشأن مكافحة الإرهاب أيد مقترحها الذي دعا إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

٧ - وأضاف أنه فيما تجدد المملكة العربية السعودية التزامها بمساندة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وبالمشاركة فيها، فإنها تريد أن تنبه إلى مشاعر الانزعاج في بعض أنحاء العالم من أن الحملة يجري تحريفها واستغلالها من جانب المتطرفين ودعاة نظرية ''صراع الحضارات''. ومن المؤكد أن واقع الحال هو أنه ليس هناك دين ينادي بالإرهاب أو يمكن أن يُسأل عن أعمال أتباعه المغرر بهم، والمملكة العربية السعودية ترفض كل تهم الإرهاب التي تلصق خطأ بالإسلام. وينبغي أن تسير الحملة الدولية بما يتفق مع قواعد القانونين الدولي والعرفي، تماما مثلما يجب أن تبقى متمشية مع القيم الإنسانية واحترام كل الأديان، دون تدنيس لرموزها ودون تلويث لسمعتها.

٨ - **السيدة كيبوبانيا** (تايلند): قالت إن الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين، وهو يلقى الإدانة دون تحفظ من تايلند، التي لديها سياسة حازمة لمقاومته، على الصعيد الإقليمي وفي داخل إطار الأمم المتحدة. وقد انضمت إلى ست اتفاقيات وبروتوكولات دولية لمكافحة الإرهاب ووقعت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتمدتها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة. وإلى أن تصدق تايلند على ما تبقى من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، فإنها تستطيع أن تتخذ كل التدابير اللازمة بموجب قانونها المحلي؛ وقد نظمت حلقتي عمل حول الموضوع، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٩ - وأعربت عن ترحيب وفدها باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء، التي من شأنها أن تساعد على كفالة الاستجابة المنسقة والجماعية لهذه الظاهرة. وعبرت عن التقدير للأمين العام للتقريرين اللذين قدمهما بشأن الإرهاب (A/61/210 و A/61/178)، وكذلك لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساعدة التقنية التي يقدما، والتي يمكن أن يكون من المجدي تكريس المزيد من الموارد لها. وأخيرا، أعربت عن الأمل في أن تتغلب الدول الأعضاء على خلافاتها من أجل التوصل إلى اتفاق حول مشروع الاتفاقية الشاملة. على أن ذلك لن ينفي

الحاجة إلى معالجة الأحوال التي تساهم في نشر الإرهاب، ومنها الفقر والإساءة إلى حقوق الإنسان والتمييز الثقافي والديني.

١٠ - **السيد أديكين** (نيجيريا): قال إن الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن على كل المستويات؛ فهو يدمر الهياكل الأساسية، ويعرض السلامة الإقليمية للخطر، ويعوق التنمية المستدامة. وأعلن إدانة نيجيريا له باعتباره عملا إجراميا لا يمكن أبدا تبريره بأي مبرر. وقال إن بلده يواصل دعمه لكل التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقد صدق على سبع ووقع على اثنتي عشرة من الاتفاقيات الرئيسية بشأن الموضوع، ويستفيد من التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، التي تتخذ الترتيبات لزيارة نيجيريا الشهر القادم. وأشاد بالعمل البارز المتمثل في قيام الجمعية العامة في ٢٠٠٥ باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فيما شدد على أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل أيضا عاملا من عوامل الإرهاب يلزم تناوله.

١١ - وفيما يتعلق بمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، قال إن هذا المؤتمر ينبغي أن يعقد بعد اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الموضوع. ونيجيريا ملتزمة من ناحيتها بمحاربة الإرهاب على كل مستوى؛ وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت عددا من مشاريع القوانين، وضاعفت تعاونها مع سائر أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وساهمت في اعتماد تدابير في داخل الاتحاد الأفريقي. وعلى الصعيد الداخلي، قامت بتعزيز جهازها للتنظيم والرصد؛ وعلى الصعيد الثنائي، أبرمت اتفاقات بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين مع عدد من البلدان. وتعهد بمواصلة بلده للتعاون مع سائر الدول الأعضاء في مكافحة هذا البلاء.

١٢ - **السيدة أفيتسه تاي** (توغو): قالت إن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يشكل تقدما حاسما في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب منذ الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما يمثل علامة قوية على التزام المجتمع الدولي بهذا الهدف. وحثت جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي على إبداء روح التضامن اللازمة لكفالة النجاح لها. وذكرت أن التنفيذ التام للقرارات المتخذة في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، من شأنه أيضا أن يساعد على الحد من تهديد الهجمات الإرهابية.

١٣ - وأضافت أن توغو قامت من ناحيتها بالتصديق على الصكوك الدولية الثلاثة عشر بشأن مكافحة الإرهاب، ولا تدخر جهدا من أجل ترجمتها إلى إجراءات عملية، بما في ذلك من خلال التشريع الوطني. كما أنها تؤيد تماما إعلان وخطة عمل مدريد لعام ٢٠٠٦ بشأن تعزيز النظام القانوني لمناهضة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا، وتأمل أن يتم اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأثنت على اللجنة المخصصة لما تقوم به من جهود لوضع مشروع اتفاقية شاملة يلقى القبول لدى الجميع، وشجعتها على إيلاء اهتمام خاص لمسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وأخيرا، أعربت عن الأمل في أن لا يدخر الفريق العامل التابع للجنة السادسة جهدا للتغلب على الصعاب المتبقية وكفالة نجاح المفاوضات بغية إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب.

١٤ - **السيدة بوفي** (سان مارينو): قالت إن وفدها يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأعادت تأكيد تصميم حكومتها بحزم على التعاون مع جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل منع هذا البلاء

والقضاء عليه. وامتدحت اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقالت إنها تعتقد أن تنفيذها سيسفر عن نتائج مرضية للغاية. وأضافت أن تقرير الأمين العام المعنون ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لإستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب'' (A/60/825) حلل بوضوح أهم عناصر العمل من أجل مكافحة الإرهاب، وسيبقى مرجعا قيما لإجراء مزيد من المناقشات.

١٥ - وأضافت أنه يلزم فهم الأسباب الكامنة للإرهاب وإزالتها. وبيان التقرير للأحوال التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب وتحديده لتدابير معينة لمنعه وكبح انتشاره ينطويان على فائدة جمة. وأشارت إلى أن التسامح والفهم فيما بين مختلف الثقافات والأديان لهما أهميتهما ولا يمكن تعزيزهما إلا من خلال إقامة حوار صريح والتثقيف ومراعاة الحرص في استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية.

١٦ - وقالت إنه يلزم الإقرار بالارتباط المباشر القائم بين التنمية والإرهاب. وحسب ما أثبته التاريخ، فإن التهميش الاقتصادي والفقر يمكن أن يعملا على إحداث السخط الاجتماعي وتوليد الإرهاب. ويتعين أن تكون أعمال مكافحة الإرهاب مصحوبة بتشجيع حسن الإدارة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة أكثر مبادرة إلى نشر هذه المبادئ وحمايتها.

١٧ - وأعلنت أن حكومتها تتعاون في التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية والدولية بشأن الإرهاب، كما أنها تتقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير.

١٨ - وأوضحت أنه من الأهمية بمكان التوصل في الدورة الحالية إلى توافق آراء حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وحيث أن هناك اتفاقا عاما على أن أسباب الإرهاب ترتبط ارتباط وثيقا بقضايا عالمية مثل التنمية وحقوق الإنسان وفض المنازعات، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبدي مزيدا من المرونة في عملية التفاوض؛ ومن شأن تحقيق نتائج في تلك المجالات أن يساعد على الحد من أكبر بلاء يشهده العصر الراهن.

١٩ - **السيد فرهادي** (أفغانستان): قال إن الإرهاب الدولي هو أحد أخطر التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين. كما أنه يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويعرض للخطر السلامة الإقليمية للدول.

٢٠ - وأشار إلى أن الإرهابيين يحاولون في أفغانستان إعاقة التقدم المحرز فيها على مدى السنوات الخمس الماضية. وفلول الطالبان والقاعدة وغيرهما من الجماعات الأصولية والمتطرفة تتسلل عبر حدود البلد وتقوم بشن هجمات تتزايد وحشية على قطاعات من السكان وأعضاء المنظمات غير الحكومية وجنود التحالف الدولي، ولا سيما في منطقتي الجنوب والجنوب الشرقي.

٢١ - وأوضح أن الأمر يحتاج إلى إستراتيجية شاملة وقوية تتصدى لمختلف جوانب الإرهاب الدولي. ولذلك يتحتم تناول الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في أفغانستان. ومن الواضح أن توفير الدعم المالي واللوجستي المستمر للطالبان والقاعدة وسائر المتطرفين أمر يشكل انتهاكا صارخا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وإعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي المرفق به، وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن التهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين. وأعرب عن الأمل في أن تقوم الدول مخلصة بتنفيذ تلك النصوص.

٢٢ - وأضاف أن حكومته باقية على التزامها بالتغلب على مخاطر الإرهابيين التي تتهدد الاستقرار والرخاء في بلده. ويقوم الجيش والشرطة الوطنيان، بدعم من قوات التحالف، بإجراء عمليات قتالية مشتركة ضد فلول الطالبان والقاعدة وسائر المتطرفين، ولكن المساعدات الدولية المستمرة مطلوبة لتعزيز قدرة مؤسسات البلد الأمنية على مقاتلة قوة معادية تمتلك موارد لوجستية تمكنها من القيام بعمليات عسكرية مخطط لها بدقة.

٢٣ - وأعلن أن حكومته تساند جميع الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تبذل لسحق الإرهاب، وأنها وقعت على الصكوك والاتفاقيات الدولية الثلاث عشرة المتعلقة بالموضوع. كما أنها تعلق أهمية كبيرة على ما يتصل بالأمر من قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الإرهاب الدولي، وتقوم بتقديم التقارير عن تنفيذها لقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن الحالة في أفغانستان و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الإعمال الإرهابية. وهي تعكف على إعداد تقريرها الوطني عن التقيد بقرار المجلس ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين. وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم حكومته بزيادة أنشطة تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب مع سائر البلدان وتقوم بانتظام بعقد اجتماعات بناءة مع كبار المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين من حكومتي باكستان والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٤ - ودعا إلى الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب فرصة ممكنة. وقال إن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يمثل إنجازا بارزا. وأضاف أن سلطات بلده تؤيد تماما التوصيات الواردة فيها وتلتزم بتنفيذ أحكامها. ومن شأن عقد مؤتمر رفيع المستوى حول الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة أن يُصَلِّب الإرادة السياسية للمجتمع الدولي المعقودة على قهر الإرهاب. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في قيادة وتنسيق محاربة هذا البلاء. والمساعدة التقنية التي تقدمها للدول من أجل بناء القدرات أمر جدير بالثناء. وتقف حكومته على أهبة الاستعداد لبذل جهود إضافية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لدحر الإرهاب الدولي.

٢٥ - **السيدة ووكر** (جامايكا): قالت إن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بلاء يلقى الإدانة عن حق من جميع الدول. وليست هناك أية أسباب يمكن أن تبرر ما ينجم عن الإرهاب من شقاء وموت ودمار.

٢٦ - وذكرت أن حكومتها تمارس كامل التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إزالة ذلك التهديد ولذلك فإنها ترحب باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. وقد شرعت الحكومة في اتخاذ إجراءات داخلية للتوقيع والتصديق على الاتفاقية المذكورة. وأضافت أن سلطات بلدها مصممة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي طرف في اتفاقات الأمم المتحدة الإثني عشر لمكافحة الإرهاب. وقد صدر قانون منع الإرهاب في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ تلك الاتفاقات. وتم تقديم أربعة تقارير قطرية إلى لجنة مكافحة الإرهاب.

٢٧ - واستدركت قائلة إن بلدها، شأنه شأن بلدان نامية عديدة أخرى، يواجه قيودا من حيث الموارد البشرية والمالية فيما يتعلق بالتزامات تقديم التقارير التي فرضها مجلس الأمن. ولئن كانت القدرة على تقديم المعلومات متوفرة، فمن الصعب إعداد عدة تقارير في فترة واحدة. ولذلك ينبغي إيلاء اعتبار جدي لاتباع ما تضمنه البيان الختامي للقمة

العالمية ٢٠٠٥ من توصيات بشأن تبسيط التزامات تقديم التقارير لمختلف هيئات مكافحة الإرهاب.

٢٨ - وأشارت إلى أن الاجتماع بين مسؤولي المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وخبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ وممثلي بلدان من الجماعة الكاريبية في شباط/فبراير من هذا العام وفر فرصة للبلدان لدراسة المسائل التي تثير قلقها وتتلقى المشورة بشأنها. ولما كانت الاجتماعات التي هي من هذا القبيل تساعد البلدان النامية على المشاركة بفعالية في محاربة الإرهاب، فقد أعربت عن الأمل في أن يستمر عقدها بصورة منتظمة.

٢٩ - وأوضحت أن كل جهد لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم في إطار احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وبغير ذلك فإنه سيؤدي إلى تقويض دعائم المؤسسات الديمقراطية والسلام والاستقرار التي يسعى المجتمع الدولي إلى المحافظة عليها بالذات. وفي الوقت نفسه، فإن مكافحة تهديدات أخرى موجهة إلى السلام والأمن، مثل الاتجار بالمخدرات، يجب أن تبقى على قمة سلم الأولويات. ولن يتسنى في الأجل الطويل إحراز النجاح في وضع نهاية للإرهاب إلا باتباع نهج شامل ومتوازن يقوم على سيادة القانون واحترام الفرد.

٣٠ - **السيدة سكاره** (النرويج): قالت إن حكومتها تدين الإرهاب بجميع أشكاله. ويتعين عدم التسامح أبدا بشأن الإرهاب كما لا يمكن أبدا تبريره. ويجب منعه ومكافحته على الصعيدين الوطني والدولي. ولن يتسنى دحره إلا بتوفير التعليم وتعزيز الفهم الثقافي وتحقيق التنمية وتشجيع السلام والمصالحة سعيا إلى تحسين الأحوال التي يمكن أن تساعد بغير ذلك على انتشار الإرهاب والتطرف. ولا يمكن تلافي وقوع الأعمال الإرهابية الدولية إلا بإقامة تعاون وثيق بين الشرطة والسلطات القضائية، ثم الالتجاء، كملاذ أخير، إلى استعمال القوة بالشروط التي يرخص بها ميثاق الأمم المتحدة. ومحاربة الإرهاب هي في النهاية صراع محوره القيم. ولهذا السبب فلن يتحقق النجاح للمساعي الرامية إلى وقف الإرهاب إلا إذا تقيدت بمبدأي سيادة القانون وضمان حقوق الإنسان للجميع.

٣١ - وأشارت إلى أن إستراتيجية السياسة الخارجية للنرويج تتبع نهجا شاملا يقوم على القيم الأساسية ويتمشى مع إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمناهضة الإرهاب. ولذلك فستعمل حكومتها مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تطبيق الإستراتيجية. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في محاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويمكن زيادة تقوية الدور الذي تقوم به الجمعية العامة في هذا الشأن بالتوصل إلى اتفاق حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. ومن ثم فسيعطي وفدها الأولوية للإسراع بالجهود في هذا الاتجاه.

٣٢ - **السيد كريجانيفيسكي** (أوكرانيا): تكلم باسم مجموعة البلدان جوام (جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا)، فقال إن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ينبغي أن تواصل القيام بدور رئيسي في توفير أساس قانوني متين لتشجيع التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي. وأضاف أن وفود مجموعة البلدان جوام تدين بحزم الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. فأعمال الإرهاب تؤدي إلى مقتل أشخاص أبرياء ولا يمكن تبريرها لأي سبب من الأسباب أيا كان مرتكبوها، ويجب محاكمة المحرضين على هذه الأعمال ومرتكبيها.

٣٣ - وأضاف أن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب عمل جدير بالترحيب لأنها تتضمن برنامجا واسع النطاق من التدابير التي يلزم اتخاذها من جانب المجتمع الدولي من أجل القضاء على ظاهرة يتزايد تحولها إلى تحد

حقيقي للسلام والأمن الدوليين. ولذلك أهاب بالدول الأعضاء أن تبذل جهودا إضافية أثناء الدورة الحالية في سبيل اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٣٤ - وذكر أن مجموعة البلدان جوام تقوم بإدارة مشروعين في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود: فقد أنشأت مركز جوام الاعتباري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وسائر أنواع الجرائم الخطرة، كما أنشأت مركز إدارة المعلومات المشترك بين دول المجموعة جوام. ويعمل المركز الاعتباري كمحور للاتصالات والتحليلات وتبادل المعلومات التنفيذية إلكترونيا على الخط مباشرة فيما يتعلق بأنشطة إنفاذ القوانين ولتسهيل العمليات المشتركة وتنسيق التحقيقات في الجرائم الكبرى. أما مركز إدارة المعلومات فهو نظام لحفظ نسخ احتياطية من المعلومات وتقديم الدعم يتيح للسلطات ذات الصلة في بلدان مجموعة البلدان جوام تبادل البيانات وسائر المعلومات عن طريق قنوات اتصال ساتلية محمية.

٣٥ - وأضاف أن الإرهاب لا يقتصر على أنه تهديد لكل المجتمعات، وإنما هو أيضا اعتداء على القيم التي تحدد هوية المجتمع الدولي. وستحقق تدابير مكافحة الإرهاب أقصى نجاح إذا هي تقيدت بسيادة القانون واحترمت حقوق الإنسان وتوخت حماية المدنيين واتسمت بالتسامح الديني.

٣٦ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إن استمرار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم يشكل تذكيرا دائما بأن الإرهاب لا يزال أحد أخطر التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين. وليست هناك قضية أو ظلامة يمكن أن تبرر أعمال الإرهابيين. وقد قامت موزامبيق بالفعل، للتدليل بوضوح على امتلاكها للإرادة السياسية، بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة الرئيسية بشأن الإرهاب أو بالتصديق عليها، وأضاف أنه يسره الإبلاغ عن أن حكومته وقعت في الآونة الأخيرة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وتعكف حاليا على اتخاذ إجراءات التصديق عليها. وفي المنطقة الأفريقية، تنضم موزامبيق طرفا إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب.ومكافحته. ووفقا لدستور موزامبيق، فإن هذه الصكوك القانونية الدولية أصبحت بعد الموافقة عليها والتصديق عليها جزءا من القانون المحلي.

٣٧ - وأعلن إن وفده ينضم إلى سائر الوفود في الترحيب باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وخطة العمل المرفقة بالاستراتيجية تقدم رؤية وتوجيها واضحين بشأن التدابير العملية اللازم القيام بها من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء، عند التصدي للتهديد الجسيم الذي يفرضه الإرهاب. ومن شأن الإستراتيجية أن تعزز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وأن تسهل التعاون بين سائر الجهات ذات الصلة العاملة في ميدان مكافحة الإرهاب. وأعرب عن سرور وفده لملاحظة أن الإستراتيجية تعيد تأكيد ضرورة تقيد جميع الدول بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنسان الدولي. ويجب أن تتقيد تدابير مكافحة الإرهاب بالقانون الدولي.

٣٨ - واستطرد قائلا إن وفده يشيد بالأعمال التي تقوم بها اللجنة المخصصة فيما يتعلق بوضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويأمل مخلصا أن تتسنى قريبا تسوية ما تبقى من مسائل معلقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على جميع الدول المشاركة في المفاوضات أن تبدي مزيدا من المرونة وأن تتصرف على نحو بناء.

٣٩ - وأضاف أن موزامبيق تثني أيضا على تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة تنفيذا لولايته في ميدان تقديم المساعدة التقنية (A/61/187). وقال إن لهذه المساعدة أهمية خاصة بالنسبة لموزامبيق وسائر البلدان النامية في سعيها إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بالنسبة لمنع الإرهاب ومكافحته. ولذلك فإن وفده يرحب بالمحور الجديد لتركيز نشاط المكتب وبمضاعفته لجهوده من أجل تقديم مساعدة تقنية كافية للبلدان النامية وبناء القدرات فيها لتسهيل تنفيذ المعاهدات الدولية والصكوك القانونية الدولية الأخرى المتصلة بالإرهاب، ولا سيما من خلال التدريب في ميداني القضاء والادعاء، وصياغة التشريعات الداخلية وإنفاذ القانون. كما تؤيد موزامبيق التوصية الواردة في التقرير بأن يواصل المكتب ويعزز العلاقات القائمة مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة من أجل إدامة انعقاد الإرادة السياسية على القيام بأنشطة مكافحة الإرهاب.

٤٠ - **السيد تشواسورين** (منغوليا): قال إن الأمم المتحدة بحرصها على الاضطلاع بدورها المحوري في وضع المعايير الدولية لمكافحة الإرهاب وتنسيقها للمقاومة الدولية له، قد عملت على تعزيز مركزها وأهميتها في عالم اليوم. والواقع أن وفده يعتبر أن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل المرفقة بها يمثل أحد أهم الإنجازات التي تحققت في الدورة السابقة للجمعية العامة. وأعرب عن أمله في أن تركز اللجنة السادسة انتباهها على مهمة اختتام المفاوضات حول مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وأشار إلى أن بلدان العالم باتخاذها موقفا مشتركا وقاطعا ضد الإرهاب قد وضعت أساسا متينا لتعزيز جهود مقاومته. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من جهوده من أجل التنفيذ التام للتدابير المتفق عليها في الإستراتيجية العالمية.

٤١ - وأعلن أن وفده ينضم إلى سائر الدول في الإدانة القاطعة لجميع أشكال الإرهاب، ويعيد تأكيد أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي سبب من الأسباب. وقد أثبتت منغوليا تصميمها الحازم على المساهمة في المكافحة الدولية للإرهاب وما يتصل به من جرائم وذلك بالتوقيع على جميع الصكوك العالمية الثلاثة عشر لمناهضة الإرهاب وبروتوكولاتها، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تم التصديق عليها في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وبتنفيذ عملية إصلاح قانوني واسعة النطاق ترمي إلى جعل مجموعة قوانينها متمشية مع القواعد الدولية. وشمل الإصلاح إصدار قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٢ - وقال إنه في سبيل التوعية بالصكوك الدولية لمناهضة الإرهاب وغيره من الجرائم، تم نشر عدد من الجريدة الرسمية باللغة المحلية بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تضمن جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي أصبحت منغوليا طرفا فيها، ووزع على نطاق واسع على الهيئات الحكومية والهيئات غير الحكومية، بما في ذلك هيئات إنفاذ القانون. ومن المهم مضاعفة جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز التعاون الدولي في بناء وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال التدريب في ميادين إنفاذ القانون، ولذلك فإن وفده يؤيد النداءات التي وجهها عدد من الوفود طلبا لزيادة تقديم الموارد للمكتب.

٤٣ - **السيد صالح** (لبنان): قال إن وفده يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهو باق على التزامه الشديد بالمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وأضاف أن محاربة بلاء الإرهاب تتطلب تضافر جهود كل الدول الأعضاء. ولبنان يعتبر التعاون عنصرا رئيسيا لنجاح تلك المكافحة، وهو يتعاون بنشاط مع سائر الشركاء. وقد صدق على اثنتي عشرة اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث عشرة لمكافحة الإرهاب، ويعكف على اتخاذ إجراءات التصديق على الاتفاقية المتبقية.

٤٤ - وأشار إلى أن لبنان انضم إلى توافق الآراء حول إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويعتبرها خطوة طيبة إلى الأمام، إذ أنها تتضمن عناصر هامة معينة تتناول بعض وإن لم يكن كل نواحي القلق لدى وفده. فأولا، تسلم الإستراتيجية بالحق المشروع للشعوب في مقاومة أي سلطة تقوم باحتلاله، كما أنها تميز بوضوح بين الإرهابيين ومن يمارسون ذلك الحق. وثانيا، تقر الإستراتيجية أيضا بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر استطالة أمد المنازعات التي لا تزال بغير حل. وفي هذا الشأن، يرى لبنان أن الظلم من الأسباب الرئيسية للإرهاب، ويعتبر أن الاحتلال الأجنبي من أسوأ أشكال الظلم التي يمكن أن يبتلى بها شعب من الشعوب.

٤٥ - وثالثا، تقر الإستراتيجية بوجود إرهاب الدولة وتوجه خطة العمل المرفقة بها نداء واضحا للدول بأن تمتنع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو المشاركة فيها. وذلك يمثل اعترافا واضحا بحقيقة واقعة طال إنكارها وهي أن الدول يمكن أن تشارك في الأنشطة الإرهابية. ويتبدى إرهاب الدولة من العنف الوحشي الذي يمارس ضد المدنيين ويشمل أعمالا مثل الممارسة غير المشروعة للاغتيال الموجه أو الإعدام خارج نطاق القانون، والعقوبة الجماعية، والإعدام المتسرع والتعسفي. والقصد منه هو غرس الخوف في النفوس والترويع والإرغام وقتل السكان المدنيين. ومن مقتضى مبدأ مسؤولية الدول أن تسأل الدول عن تصرفاتها، خصوصا إذا اتخذت تلك التصرفات طابعا إجراميا وكانت صنوا للإبادة الجماعية وجرائم الحرب. والدول، شأنها شأن الأفراد، لا ينبغي أن تكون فوق القانون، كما لا ينبغي أن تعتبر نفسها متمتعة بالحصانة إلى الحد الذي يبيح لها ارتكاب جرائم والإفلات من العقاب.

٤٦ - وذكر أن بلده تعرض طوال شهر بأكمله لإرهاب الدولة من جانب إسرائيل. فقد دُكّت مدن وبلدات وقرى بآلاف من القنابل من كل نوع وحجم، بما في ذلك القنابل العنقودية، و ''القنابل الفراغية'' والقنابل الفسفورية، وكلها محرم دوليا.وقد قتل ١ ٢٠٠ وجرح ٤ ٠٩٢ من المدنيين اللبنانيين، وبالإضافة إلى ذلك وقع ١٣٣ شخصا ضحايا لذخائر غير منفجرة بعد توقف الأعمال الحربية. وبلغت نسبة الأطفال من بين الضحايا أربعين في المائة. وأجبر ما يربو على ٩٠٠ ٠٠٠ مواطن لبناني على الفرار من مدنهم وقراهم أثناء العدوان الإسرائيلي، ولا يزال ٢٠٠ ٠٠٠ منهم مشردين.

٤٧ - ورابعا، وهو الأهم، تشدد الإستراتيجية على أن كل ما تتخذه الدول من تدابير لمكافحة الإرهاب ينبغي أن يحترم سيادة القانون وأن يكون متفقا مع القانون الدولي، وبخاصة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. على أن الإستراتيجية سكتت عن ذكر ضرورة تعريف الإرهاب. ويؤيد لبنان القيام بإعادة النظر في الإستراتيجية دوريا، إيمانا منه بأنها ينبغي أن تبقى وثيقة حية يجري تكييفها واستكمالها لكفالة شمولها واستجابتها لما يستجد من احتياجات. وقال إن وفده يريد أن يعيد تأكيد الدور المحوري للجمعية العامة في محاربة الإرهاب.

٤٨ - وأعلن أن لبنان يؤيد كل الجهود الرامية إلى دفع التفاوض حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي إلى الأمام، وأنه يقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع كل الشركاء الآخرين. كما أن وفده يؤيد إنشاء فريق عامل لوضع الصيغة النهائية للاتفاقية. وأخيرا، قال إن لبنان يؤيد كل الجهود الرامية إلى تشجيع الفهم المتبادل وتعزيز الحوار، من قبيل المبادرة التي يجري القيام بها في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية. وقد أثبتت هذه المبادرات مرة أخرى أن الحوار هو أنسب سبيل لتضييق الخلافات، والتفاهم المتبادل، وتعزيز المصالح المشتركة.

٤٩ - **السيد ديالو** (مالي): قال إن الإرهاب يشكل تهديدا للسلام والأمن التنمية. كما أنه ينال من سيادة القانون ويضعف مصداقية المؤسسات العامة. وحماية سكان مالي من الإرهاب هو أحد الاهتمامات الرئيسية لحكومته، التي جعلت محاربة الإرهاب أولوية من أولويات سياستها لمكافحة الجريمة. وبلاء الإرهاب لا يأبه بالحدود الوطنية ولذلك فإن مالي شديدة الاقتناع بأنه لا يمكن التصدي له إلا من خلال التعاون على نطاق إقليمي ودولي. وعليه فإن وفده يرحب باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويأمل أن تواصل الجمعية العامة المسيرة باعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي فضلا عن اعتماد آلية لتنفيذ الإستراتيجية.

٥٠ - وذكر أن مالي صدقت على اثنتي عشرة اتفاقية من الاتفاقيات الثلاث عشرة بشأن الإرهاب، واتخذت إجراءات مماثلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلى الصعيد الوطني، تم في الآونة الأخيرة اعتماد قانون لقمع الإرهاب، يجرم كلا من الإرهاب وتمويله.

٥١ - وأشار إلى أنه لا يمكن الفصل بين محاربة الإرهاب بكل أشكاله عن أسبابه الكامنة، التي تشمل الفقر والاستبعاد والتمييز بكافة أشكاله والظلم وعدم المساواة والاحتلال الأجنبي. وفي الوقت ذاته، فإن كل تعريف للإرهاب يجب أن يميز بوضوح بين الإرهاب ونضال الشعوب المشروع من أجل الحصول على استقلالها. وتعتقد مالي أن المجتمع الدولي ينبغي أن لا يغفل في محاربته للإرهاب حقيقة أن الحالة الخاصة لبعض البلدان تجعلها شديدة الضعف أمام الهجمات الإرهابية. ولذلك فإن المساعدة التقنية مطلوبة من أجل تحسين وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.

٥٢ - وقال في هذا الصدد إن بلده رحب بالزيارة التي قام بها إليه في الآونة الأخيرة فريق بقيادة السيد خافيير روبيريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الذي أعاد تأكيد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى مالي فيما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب. وقد تمت تلك الزيارة في إطار تقييم تنفيذ بلده لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقال إنه يسره أن يؤكد أن مالي قدمت إلى اللجان المعنية تقاريرها عن تنفيذ ذلك القرار والقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

٥٣ - **السيدة أغاجانيان** (أرمينيا): قالت إن عام ٢٠٠٦ لم يبرأ كالأعوام التي سبقته من وقوع أعمال إرهابية أودت بحياة أبرياء كثيرين. وقد أثبتت تلك الأعمال مرة أخرى بصورة صارخة أن اقتلاع الإرهاب سيتطلب جهودا دءوبة ومستمرة من جانب المجتمع الدولي على كل الأصعدة ــ الوطنية والإقليمية والدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ستتصدي للأحوال التي تساعد على انتشار الإرهاب، ولا سيما المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تخلق بيئات خصبة للتجنيد تستغلها الرؤوس المدبرة للإرهاب.

٥٤ - وذكرت أن أرمينيا تستفيد من كل ما هو قائم من الإمكانيات الثنائية والإقليمية والدولية لتعزيز قدراتها في مجال محاربة الإرهاب. وهي طرف في ما يكاد أن يكون كل اتفاقيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي وقعت عليها في ٢٠٠٥، وهي تعكف على اتخاذ إجراءات التصديق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون أرمينيا على نطاق واسع في أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظمات إقليمية مثل رابطة الدول المستقلة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتقوم أرمينيا حاليا باتخاذ إجراءات التصديق على البروتوكول الإضافي بشأن

مكافحة الإرهاب، الملحق بالاتفاق المبرم فيما بين حكومات الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بشأن التعاون في مكافحة الجريمة، وبخاصة أشكال الجريمة المنظمة. وقد اتخذت السلطات الأرمينية لإنفاذ القانون تدابير ضد الجريمة المنظمة، والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وحالات من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والعتاد والمركبات.

٥٥ - وأشارت إلى أن أرمينيا تتعاون بصورة موفقة مع لجنة مكافحة الإرهاب وسائر لجان مجلس الأمن ذات الصلة، وتقدم في حينه التقارير المطلوبة منها. وقد قام فريق من خبراء لجنة مكافحة الإرهاب بزيارة لها في صيف عام ٢٠٠٦ كانت جمة الفائدة في مناقشة إمكانيات تعزيز بناء القدرات في أرمينيا. وتعتقد حكومتها أن الوقاية، وخاصة من خلال التثقيف والتوعية، هي أحسن حصن أمام انتشار الإرهاب.

٥٦ - **السيد موهوموزا** (أوغندا): قال إن الإرهاب سرطان يبتلى المجتمع الدولي ويجب القضاء عليه. ولذلك يتحتم بادئ ذي بدء تشخيص المرض بوضوح، من أجل التمييز بين الأعمال الإرهابية وغيرها من الحالات. وأضاف أن وفده يدرك تماما أن مهمة الاتفاق على تعريف ستتطلب كثيرا من الصبر والمرونة والحلول الوسط. على أنه بالنظر إلى ضخامة التهديد، فإن ذلك ثمن بسيط يلزم دفعه. وأعلن أن وفده يقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بصورة إيجابية في تكلل هذه المهمة بالنجاح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.